مستقبل الصناعة العربية

أسامة عبد المجيد العانى*

ABSTRACT

The Future of Arab Industry

The 'post-industrialisation' era emerged at the beginning of the 21st century. Production has become so broad in quality, quantity, stages and exports. Arab manufacturing industry, however, is still in its primary stages.

This study probes into the future of Arab manufacturing industry. It is divided into three parts. The first section deals with the development of manufacturing industry. The challenges facing Arab-manufacturing industry both internally and externally are handled in the second section. The third and last section anticipates the direction of growth of this industry.

* مركز الدراسات وبحوث الوطن العربى ـ الجامعة المستنصرية، بغداد ٢٠٠٠.

المقدمة :

مع بداية الألفية الثالثة، يتغير العالم بأجمعه، وبضمنها تسميته التى اصطلح عليها عالم (ما بعد الصناعة)، عالم تأخذ به الآلة موقعاً متميزاً وتدخل في كل مراحل الإنتاج والتسويق وتقلص العمل الإنسانى إلى أدنى مراحله. ويجرى هذا التغير السريع والاقتصاد العربى لازال فى مراحله الأولى حيث إن القطاعات الاستخراجية والزراعية هى الغالبة فى مساهمتها للناتج المحلى الإجمالى. وبقى دور القطاع الصناعى على الرغم من مختلف الاستراتيجيات التنموية التى اتبعت، ولأربعة عقود خلت، محدوداً ولم يستطع تغيير هيكلية الناتج العربى إلا بصورة متواضعة.

وعلى الرغم من اختلاف المدارس والنظريات حول القطاعات القائدة لعملية التنمية إلا أنها تتفق جميعها فى ضرورة اضطلاع القطاع الصناعى بمهمته الجسيمة للنهوض بالتنمية. وخير شاهد على ذلك أن الدول شرقية أو غربية لم تنتقل من طور التخلف إلى طور النمو أو الأكثر نمواً إلا بعد تحقيق معدلات عالية للنمو فى الاقتصاد ككل وفى القطاع الصناعى على وجه الخصوص. فإذا ما اتفق على هذه الأهمية فإن مسئولية النهوض بالقطاع الصناعى العربى ليست بالسهلة فهناك تحديات داخلية وخارجية لابد من مواجهتها إذا ما أريد للصناعة التحويلية التقدم والازدهار.

يهدف البحث إلى دراسة مستقبل الصناعة فى الوطن العربى من خلال الصناعة التحويلية التى ظلت مساهمتها متواضعة فى الناتج المحلى حيث بلغت (١١%) كمعدل للأقطار العربية، ولتحقيق هدف البحث فقد تم التطرق إلى واقع الصناعات التحويلية فى الوطن العربى من خلال دراسة أهميتها النسبية فى الناتج المحلى ودور القطاع الخاص فيها، ودرجة مساهمة الأيدى العاملة العربية فى هذا القطاع إضافة إلى مساهمته فى التجارة العربية وذلك فى المبحث الأول، أما المبحث الثانى فقد تناول التحديات التى تواجه الصناعة التحويلية العربية داخلياً وخارجياً، وعالج المبحث الثالث آفاق الصناعة التحويلية العربية ومستقبلها من

خلال تحديد متطلبات النهوض بالصناعة التحويلية العربية من جهة واقتراح بعض الاتجاهات نحو ذلك من جهة أخرى. ولم يغفل البحث عرض أهم النتائج ووضع بعض المقترحات لتطوير الصناعة التحويلية العربية.

(١) واقع الصناعة التحويلية فى الأقطار العربية

(١-١) الأهمية النسبية للصناعة التحويلية العربية

لم يطلق الاقتصاديون، سدىً عبارة العقود الضائعة على المدة (١٩٧٠-١٩٩٩). وكشاهد قائم على ذلك: حال القطاع الصناعى التحويلى، فقد كانت نتائج خطط التنمية الصناعية لأربعة عقود بين انخفاض أو ثبات المساهمة الصناعية التحويلية العربية فى الناتج المحلى العربى. فقد أشار التقرير الاقتصادى العربى الموحد لسنة ١٩٩٩، تراجع أدائه خلال عام ١٩٩٨، حيث سجل القطاع تراجعاً قيمته المضافة بنحو (١٨,٢%) وانخفاض مساهمته فى الناتج المحلى الإجمالى بمقدار خمس نقاط مئوية.

إن محاولة تفسير أسباب هذا الانخفاض وتذبذبه بين مدة وأخرى يرجع إلى عدة أسباب لعل أبرزها عدم وضوح السياسات التنموية الصناعية التى اتبعتها الأقطار العربية وتخبطها، إضافة إلى تدنى الاهتمام بالقطاع.

شهدت المدة (١٩٧٠-١٩٨٠) انخفاضاً ملحوظاً لمساهمة الصناعة التحويلية حيث انخفضت من (١١,٥%) إلى (٦.٦%) ويرجع سبب ذلك إلى فورة ارتفاع أسعار النفط وبالتالى انخفاض مردودات الصناعة التحويلية مقارنة بمردودات الصناعة الاستخراجية فقد تضاعفت القيمة المضافة للصناعة التحويلية بمقدار (٦) مرات فى حين تضاعف الناتج الإجمالى بمقدار (١٢) مرة لتلك المدة[١].

لقد تعرضت الزيادة السنوية لمساهمة الصناعة التحويلية فى الناتج المحلى الإجمالى إلى تغير طفيف خلال المدة (٨٥-١٩٩٦) من (٩%) إلى (١١%) أما نسبة مساهمة الصناعة الاستخراجية فقد انخفضت من (٢٦%) إلى (٢١%) خلال المدة ذاتها، ويعود ذلك إلى تراجع قيمة صادرات النفط وازدياد قيمة الناتج

المحلى الإجمالى فى الوقت نفسه. وتتفاوت حصة الصناعة الاستخراجية فى الأقطار العربية ما بين (٢٠%-٤٥%) من الناتج المحلى الإجمالى فى الإمارات والبحرين والجزائر والسعودية وعمان وقطر والكويت وليبيا واليمن، وبين (٢%-١٢%) فى الأردن وتونس وسوريا ومصر والمغرب وموريتانيا[٢]. وفى المقابل فإن مساهمة الصناعة التحويلية لاتزال ضئيلة نسبياً سواء فى الدول النفطية أو غيرها إذ أنها تتراوح بين (١٥%-١٨%) من الناتج المحلى الإجمالى فى البحرين، تونس، مصر والمغرب، وتتراوح بين (٧%-١٣%) فى بقية القطار عدا كل من عمان وجيبوتى والصومال التى لا تزال فيها النسبة أقل من (٥%) جدول رقم (١)

استخدمت معظم الأقطار العربية لتوطين الصناعة التحويلية سياسة إحلال الواردات على الرغم من محاولة البعض منها اعتماد سياسة متوازنة ما بين إحلال الواردات وتشجيع الصادرات. إلا النتائج التى أسفر عنها اعتماد هذه السياسة كانت متواضعة. فخلال العقود الأربعة الماضية لم تزد نسبة تغطية الصادرات من كافة المنتجات المصنعة ونصف المصنعة عن (٤٠%) من إجمالى قيمة الواردات سنة ١٩٩٦ مقارنة بنحو(٣٥%) سنة ١٩٩٠ ونحو (١٧%) سنة ١٩٨٥. ويلاحظ أن زيادة حجم الصادرات الصناعية التحويلية الأساسية قد تحققت خلال المدة (٨٥-١٩٩٠) نتيجة استكمال عدد كبير من المشروعات الصناعية الكبيرة الجديدة التى مولت فترة زيادة الإيرادات النفطية فى مطلع الثمانينات وينطبق هذا بالدرجة الأولى على مشروعات الصناعات البتروكيماوية والأسمنت والأسمدة والأدوات الاستهلاكية المنزلية[٣].

كان لهيمنة القطاع العام على النشاط الصناعى العربى واتباع سياسة إحلال الواردات دور مهم فى أن يكون تطوير الصناعات الاستهلاكية (وبصورة رئيسية الغذائية والنسيجية منها) من قبل القطاع الخاص مستفيداً من سعة السوق، وانخفاض حجم الاستثمار فيه مقارنة بغيره من الفروع الصناعية وبساطة التقنية المستخدمة.

تحتل الصناعات الغذائية أهمية خاصة وتحقق معدلات نمو مستمرة فى أغلب الأقطار العربية تقريباً، نظراً لارتباطها بالأمن الغذائى العربى ودورها فى توفير فرص عمل واسعة وقدرتها على استغلال المنتجات الزراعية المحلية. وقدرت قيمة الناتج من هذا النشاط بنحو (١٥) مليار دولار تمثل نحو (٢٢%) من ناتج الصناعة التحويلية وتشتمل الصناعات الغذائية فى الدول العربية على صناعات الزيوت والدهون النباتية والحيوانية والسكر والألبان ومنتجاتها والمعلبات السمكية واللحوم وغيرها وتتصدر مصر قائمة الدول العربية المنتجة تليها السعودية ثم المغرب والجزائر فسوريا والعراق وتونس(٤).

أما صناعة المنسوجات والملابس فتعد واحدة من الصناعات التقليدية الرئيسية فى عدد من الأقطار العربية أهمها مصر والجزائر والمغرب وتونس ولبنان وسوريا – ويقدر ناتج هذه الصناعة بحوالى (١٠,٥) مليار دولار، أو ما يعادل (١٥%) من ناتج الصناعة التحويلية سنة ١٩٩٨(٥).

ويتبين لنا من خلال استعراض هيكل الصناعات التحويلية فى الوطن العربى أنها بعيدة عن إمكانية تأمين مستلزمات التنمية الصناعية وذلك بسبب ضعف الصناعات الرأسمالية.

(١-٢) دور القطاع الخاص فى الصناعة التحويلية العربية(٦)

تفاوتت أهمية القطاع الخاص فى عملية التصنيع من قطر لآخر، فقد خضع دوره للمتغيرات السياسية فى كل بلد على حدة، وللظروف التى أملتها موارد النفط، وبسبب ملكية الدولة لمصادر النفط وقطاع الصناعة الاستخراجية فى جميع الأقطار العربية، صار القطاع العام مهيمناً على جميع فعاليات الصناعة التحويلية المرتبطة مباشرة بالصناعة الاستخراجية، على الأقل فى مرحلة تصنيع المنتجات الأساسية من الخامات, وقد شملت سيطرة القطاع العام فى عدد من الأقطار العربية كمصر وسورية والعراق والجزائر وليبيا واليمن عدداً كبيراً آخر من الصناعات الخفيفة (الاستهلاكية والإنشائية والمعدنية بما فيها صناعات سلع المستهلك المعمرة) منذ عقد الستينات ولفترة جاوزت ربع قرن في بعض منها.

ولقد ازداد الاهتمام بفعاليات القطاع الخاص بعد أن ظهرت بوادر إخفاق القطاع العام فى إدارة بعض مشاريع الصناعات الخفيفة. ومن المعروف أن هذا الحال أدى إلى بيع بعض المشاريع الصناعية فى بعض الأقطار (مثل العراق ومصر) إلى القطاع الخاص لأسباب تعلق بالظروف الاقتصادية المحلية ولتفادى الأعباء المالية والخسائر، فى حين اعتبر بعضهم أن مثل هذا التوجه على مستوى الوطن العربى يمثل تجاوباً للمستجدات على المستوى العالمى بشأن تحرير التجارة وضرورة انحسار دور القطاع العام فى الاستثمار الصناعى، ومن ثم تخفيف الدعم الحكومى للصناعة التحويلية ضمن ما يندرج من إجراءات تخص التصحيح الاقتصادى وهو الأرجح.

أما بلدان مجلس التعاون الخليجى فقد تركت منذ البداية الحرية التامة للقطاع الخاص فى الاستثمار الصناعى، فيما عدا الصناعة التحويلية المعتمدة على الصناعة النفطية (أو ما يسمى بالصناعات الأساسية). كما شجعت على دخول الاستثمار الأجنبى المباشر فى المشاريع الصناعية المشتركة. وبشأن الاستثمار الأجنبى أشارت أحد الدراسات إلى أن عدد المشاريع الصناعية المشتركة فى مجلس التعاون الخليجى بلغت (٩٥ مشروعاً) سنة ١٩٨٩ برأسمال كلى بلغ أكثر من (٢٠٠٠) مليون دولار، منها حوالى (٤٠%) فى السعودية , (٣٠%) فى الإمارات، تساهم فيها شركات من دول منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية، وفى مقدمتها دول أوروبا تليها الولايات المتحدة. ومن أهم الفروع الصناعية التى اهتم بها المستثمر الأجنبى والعربى كان فرعا الصناعات الكيماوية والهندسية بالدرجة الأولى.

وفى أقطار اتحاد المغرب العربى، كانت تونس والمغرب فى مقدمة الأقطار العربية التى اهتمت بالقطاع الخاص وبتشجيع الاستثمارين العربى والأجنبى فى الصناعة التحويلية، ثم حذت حذوهما الجزائر فى وقت لاحق خلال عقد الثمانينات. أما مصر فقد انطلقت بهذا الاتجاه فى النصف الثانى من عقد السبعينات حين أصدرت تشريعات خاصة بهذا الشأن.

وتعتبر لبنان والأردن من الأقطار العربية التى كان ولازال القطاع الخاص فيها صاحب المكانة والمبادرة فى الاستثمار الصناعى، إلا فيما يخص صناعة تكرير النفط الخام والصناعة الاستخراجية للفوسفات والبوتاس فى حالة الأخير.

(١-٣) مساهمة الأيدى العاملة فى الصناعة التحويلية العربية

أوضحت إحدى الدراسات تباين حجم العمالة الصناعية إلى إجمالى العمالة من قطر لآخر فقد تراوحت سنة ١٩٨٠ ما بين (٥,٥%) و (١٢,٩%) فى حين كان المتوسط العام للأقطار العربية (١٠,٥%) وبلغ إجمالى عدد العاملين فى الصناعة التحويلية العربية (٤,٥) مليون نسمة[٧]. فى حين قدرت الدراسة التى قامت بها اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، إجمالى العمالة فى دول غربى آسيا العربية بما فيها مصر بحدود (٣,٥) مليون نسمة سنة ١٩٨٦.

اتسم القطاع الصناعى بتدنى معدل العمالة الصناعية فيه بشكل عام خلال ١٩٩٨ مقارنة بما كان عليه خلال عقد الثمانينات. ويعود سبب ذلك إلى سياسات الإصلاح الاقتصادى المباشر أو غير المباشر التى أدت إلى زيادة كفاءة استخدام العمالة المتوفرة حاليا فى القطاع العام، قبل التوسع فى التوظيف للعمالة الجديدة وإقامة عدد من الصناعات الحديثة التى تستخدم عمالة قليلة . وتقدر العمالة الصناعية بنحو (١٧,٦) مليون نسمة بشقيها الاستخراجى والتحويلى يشكلون (٢٠%) من إجمالى القوة العاملة العربية سنة ١٩٩٨[٨].

تشير التقديرات العمومية للعمالة فى القطاع الصناعى إلى تصدر مصر فى عدد العاملين ثم المغرب فالجزائر ثم العراق، سوريا، السودان، فتونس. ويلاحظ أن مصر قد استأثرت لوحدها بحوالى ثلث القوة العاملة العربية[٩].

إلا أن الملاحظ هو التناسب العكسى ما بين عدد العاملين وما بين قيمة المساهمة فى الصناعة التحويلية، ففى الوقت الذى لا يزيد فيه عدد العاملين فى عموم القطاع الصناعى عن (١,٣٣١) مليون نسمة لدول مجلس التعاون الخليجى نرى أن إنتاجية العمالة فيها مرتفعة جدا، حيث إن أعلى ما هى عليه فى (قطر،

السعودية، عمان، الإمارات) فالكويت ثم البحرين، فى حين لم تحقق مصر سوى إنتاجية مقدارها (٣٤٥١ دولار/ عامل) سنة ١٩٩٨ وهو أدنى مما هى عليه فى أى قطر من أقطار مجلس التعاون الخليجى بأضعاف[١٠]. ويعود سبب ذلك إلى أن هذه الإنتاجية محسوبة على أساس المساهمه الصناعية الاستخراجية ذات النمط كثيف رأس المال والمعدات الحديثة مما أدى إلى ارتفاع الإنتاجية.

ومما تجدر الإشارة إليه أن الأقطار العربية الأقل نمواً تعانى نقصاً كبيراً فى الخدمات الفنية والتقنية محلياً وإن لم يكن هذا النقص العامل المباشر فى تباطؤ عملية التنمية الصناعية لوجود عوامل أخرى. أهمها ضعف البنية الاقتصادية والمرافق الخدمية وصعوبة الحصول على الموارد المالية اللازمة حتى عند توفر المصادر المحلية لبعض الخامات والمواد الأولية، والتى هى بحاجة إلى تطوير لدعم الصناعات التحويلية. وقد أدت هذه الأوضاع إلى انتقال القدرات الفنية المحلية باتجاه الأقطار النفطية للإفادة من ظروف العمل هناك[١١].

(١-٤) الصادرات والواردات الصناعية العربية

نظرة سريعة إلى إحصاءات التقرير الاقتصادى العربى الموحد لسنة ١٩٩٩، توضح لنا استمرار الفجوة ما بين الصادرات والواردات الصناعية التحويلية على الرغم من الاستراتيجيات التنموية المتبعة للفترات السابقة.

بلغت قيمة صادرات السلع الصناعية التحويلية (٧٣٣٢) و (٢١٦٥٤) , (٣٤٨٠٤) و (٣٨٩٢٢) مليون دولار وذلك للأعوام ١٩٨٥ , ١٩٩٠ , ١٩٩٥ , ١٩٩٧، على التوالى مشكلة نسبة من إجمالى الصادرات بلغت (٨%) و (١٨%) و (٢٦%) و (٢٣,٨) على التوالى أيضاً. ويعكس سبب هذا الارتفاع ازدياد النشاط الصناعى أثر عمليات الإصلاح الاقتصادى المعنية بتشجيع التوجه إلى الأسواق الخارجية من جهة، وإلى انخفاض قيمة الصادرات النفطية من جهة أخرى خلال أواخر عقد الثمانينات والتسعينات.

ولازال هناك عجز شاسع بين الصادرات والواردات الصناعية التحويلية العربية فقد بلغت قيمة الواردات التحويلية العربية (٩٣٩٨٤) مليون دولار سنة ١٩٩٦. وعليه فإن نسبة الصادرات التحويلية إلى الواردات التحويلية هى (١٧,٧%) و (٣٤,٧%) و (٣٧%) و (٣٨,٥%) وذلك للسنوات ١٩٨٥ و ١٩٩٠ و ١٩٩٥ و ١٩٩٧، على التوالى. وتزداد نسبة العجز من الآلات والمعدات، ففى الوقت الذى شكلت هذه الصناعة ما مقداره (٢%) من إجمالى الصادرات الصناعية سنة ١٩٩٧، كانت الواردات العربية لنفس الصناعة (٣٠%) من إجمالى الواردات الصناعية وأما نسبة العجز بالنسبة للسلع المصنعة الأخرى فقد كانت بمقدار (٢٩%) للسنة ذاتها. وكذلك الحال فى صناعة المنسوجات والملابس.

تشكل الصادرات الأولية بما فيها الوقود والمعادن (٧٦%) من إجمالى مكونات الصادرات الصناعية العربية سنة ١٩٩٧. وإذا ما لاحظنا جدول رقم (٢) نرى أن الأقطار النفطية هى التى تستأثر بحصة الصادرات الصناعية العربية حيث شكلت كل من الإمارات والسعودية وحدهما ما يقارب (٤٠%) من مجموع الصادرات الصناعية العربية، كما يشير الجدول إلى أهمية مساهمة أقطار أخرى غير نفطية مثل تونس (١١%) سوريا (٤,٧%) مصر (٤,٥%) والمغرب (٧,٦%)، والحال ذاته بالنسبة للواردات الصناعية حيث استأثرت الأقطار النفطية بحصة الأسد من هذه الواردات (٧١,٧%) وتراوحت نسب السلع الرأسمالية فيها ما بين (٢٨%) و (٤٨%) وبمتوسط (٣٦%) أما الأقطار العربية الأخرى التى جاوزت قيمة مستورداتها (٢) مليار دولار فهى الأردن، تونس، سوريا، لبنان، مصر، المغرب، وموريتانيا وكانت نسبة السلع الرأسمالية من ذلك لا تزيد عن (٢٨%).

كما يشير التقرير ذاته إلى أن الاتحاد الأوروبى يستأثر بحوالى (٢٦%) من الصادرات الكلية العربية وإذا ما أضفنا الولايات المتحدة واليابان فإن النسبة سوف ترتفع إلى (٥١,١%) وذلك سنة ١٩٩٧. ويمثل الاتحادالأوروبى أيضا المصدر الرئيسى للأقطار العربية إذ يصدر ما مقداره (٤٥,٦٥%) من إجمالى

الواردات العربية للسنة ذاتها. مما يشير إلى أن السوق العربية تزداد انفتاحاً أمام المنتجات الأوروبية والدول الرأسمالية بينما نجد أن الصادرات العربية آخذة فى التقلص نحو السوق الأوروبية من (٢٦,٢%) سنة ١٩٩٤ إلى (٢٦%) سنة ١٩٩٧.

شكلت الآلات والمعدات ما مقداره (٣٣,٦%) كمتوسط للمدة ١٩٩٥-١٩٩٧ وبقية المصنوعات (٣٠,٢%) للفترة ذاتها، فى حين شكلت الصادرات العربية التحويلية فقط (١٥,٨%) والآلات والمعدات (٣,٤%) للمدة ذاتها[١٢].

حدث تطور ملحوظ على هيكل التجارة البينية العربية بالسلع المصنعة، ففى الوقت الذى لم تتجاوز فيه هذه الفئة (٧,٥%) من الصادرات و (١٠%) من الواردات للمدة ١٩٧٥-١٩٨٦. يلاحظ ازدياد هذه النسبة إلى (٣٨,٨%) بالنسبة للصادرات و (٣٥,١%) بالنسبة للواردات[١٣].

وفيا يخص المصدرين الرئيسين للمصنوعات، تشكل السعودية أكبر مصدر للأسواق العربية بنسبة (٣٩%) من الصادرات البينية للمصنوعات، ثم تونس (٧%) مصر (٦%) فالمغرب (٥%) وفى جانب المستوردين تأتى السعودية أيضاً كأول مستورد بنسبة (١٦%) من الواردات البينية العربية لهذه الفئة السلعية ثم الكويت (١١%)[١٤].

(٢) التحديات التى تواجه الصناعة التحويلية العربية

أوضح المبحث الأول النمو المحدود للصناعة التحويلية العربية خلال العقود الأربعة الماضية ويمكن تأشير بعض التحديات التى تعوق نمو الصناعة التحويلية العربية وهى على مستويين داخلى وخارجى:

(٢-١) على المستوى الداخلى

١-كان القطاع العام المستثمر الأكبر فى النشاط الصناعى وما تـزال المرجعيـة الكبرى له فى معظم الأقطار العربية، رغم عمليـات التحريـر الاقتصـادى والمتبعة منذ فترة وقد خلق هذا الجو ضمن ظروف الحماية للصناعات الوليـدة المتوجهة للأسواق المحلية، بيئة من العمل البيروقراطى غير الفعال أو المجدى للتطور الصناعى فأعاق النمو السريع للصناعة، مكتفيـاً بالإنتـاج للأسـواق المحلية الصغيرة نسبياً دون التمعن بعمليات الإنتاج وبناء المقدرة التقنيـة. أو الاهتمام بتكلفة وأسعار المنتجات(١٥).

٢-كان لزيادة أسعار النفط خلال عقد السبعينات الأثر الأكبر فى زيادة الاسـتثمار الصناعى وتطور الصناعة التحويلية فى أغلب أقطار الوطن العربى. فقـط أدت الزيادات المرتفعة والمتعاقبة فى سعر البرميل بعد عـام ١٩٧٣ إلـى توسـع حركة التصنيع المحلى والتحول نحو الصناعات الرأسمالية والوسـيطة التـى تعتمد على الموارد المحلية بالدرجة الأولى. والتى كرس من خلالـها هيمنـة القطاع العام وزيادة استثماراته فى الصناعة التحويلية. كما ساعدت على تحفيز استثمارات القطاع الخاص فى الصناعات الخفيفة ولابد من القول إن لارتفـاع إيرادات النفط خلال فترة قصيرة كانت تتجاوز فـرص الاسـتثمار والطاقـة الاستيعابية المتاحة للمشاريع التى تم تنفيذها فى بعض الأقطـار النفطيـة، زاد كلفتها وعزز جذور التبعية التقنية فيها، واضعف بالتالى قدرة منتجاتـها فـى منافسة الإنتاج الأجنبى(١٦). ترافق ذلك مع استيراد العمالـة الأجنبيـة غـير الماهرة من الخـارج وبكـثرة، وكذلـك زاد الاعتمـاد علـى دور الخـبراء والمستشارين من الأجانب، لوضع البرامج المناسبة لمسار التنمية الاقتصاديـة وصيانة التقنيات المستوردة، مما فوت فرصة متاحة لبنـاء القـدرات التقنيـة الذاتية. فضلاً عن ذلك كان لتحويلات العمال العرب إلى أقطارهم أثر كبير فى زيادة وتشويه أنماط الاستهلاك فى بلدانهم، مما أسهم فـى زيـادة الـواردات الأجنبية المصنعة وتراجع الطلب على منتجات الصناعات المحلية(١٧).

٣-أدت الوفورات المتحققة من ارتفاع أسعار النفط من جهة ومن تعاون القطاع الخاص العربى والأجنبى من جهة أخرى إلى قيام صناعات اعتمدت على تقنيات مستوردة كلياً، أو إلى توطين صناعات صورية دون أدنى درجة من التصنيع غايتها الإفادة من السوق العربية أو مناهج التبادل التجارى والاتفاقات الثنائية الرامية إلى زيادة صادرات منتجات معينة كالأنسجة إلى أسواق الدول الصناعية. فقد أخذت بعض الشركات الأجنبية فى تأسيس منشآت صناعية فى الأقطار العربية بأقل درجة من التصنيع مؤداها إعادة التصدير ونتج من هذا التوجه انغلاق أو انحسار بعض الأسواق العالمية في وجه المنتجات العربية المشابهة كمنتجات الخياطة[١٨].

٤-مع تراجع المداخيل النفطية منذ منتصف الثمانينات وبروز مشاكل المديونية تباعاً فى معظم الأقطار العربية على حد سواء اضطرت غالبية الأقطار العربية لإعداد برامج إصلاح اقتصادية شاملة تكون أكثر مرونة وقابلية وفعالية. وأولى هذه الخطوات كانت اتباع سياسات وإجراءات تقنية وترشيدية للحد من النفقات وتخفيف العزلة الوطنية. وقد أدت هذه الإجراءات إلى إبراز مشاكل كل القطاع الصناعى بشكل أكثر حدة من غيره من القطاعات وضرورة إعادة هيكلته بشكل جذرى بعيداً عن بدائل الواردات والدعم وتشوهات الأسعار والحماية والتركيز على أسعار السوق للمنتجات والمدخلات الصناعية. وقد أفرزت تلك الإجراءات جملة واسعة من المشاكل الاقتصادية الداخلية[١٩].

٥-كان لعدم اعتماد السياسات التنموية الصائبة إلى قيام صناعات مماثلة فى العديد من الأقطار العربية، دون أى تنسيق مسبق ودون أى مبررات اقتصادية وبتكاليف مرتفعة ابتداء من عمليات الإنتاج وانتهاء بالتسويق. كما أهملت البنى الارتكازية اللازمة لنمو القطاع الصناعى بشكل عام فى العديد من الأقطار العربية. كما انعكست الظروف السياسية والاجتماعية على تباين

المواقف الوطنية فيما يخص أساليب العمل العربى المشترك، بما فى ذلك سبل تنسيق برامج التنمية الصناعية على جميع المستويات.

٦-فيما عدا أقطار مجلس التعاون الخليجى، لازالت القوة الشرائية فى أغلب الأقطار العربية ضعيفة. فقد بلغ متوسط نصيب الفرد العربى من الناتج المحلى الإجمالى خلال ١٩٩٧ حوالى (٢٢٦٩) دولار للفرد ويتفاوت متوسط دخل الفرد تفاوتاً كبيراً فيما بين الأقطار العربية فتلاحظه يتراوح ما بين (٦-١٩) ألف دولار فى أقطار مجلس التعاون الخليجى وإلى أقل من (٥٠٠) دولار فى السودان واليمن وموريتانيا ويزيد عن (٢٠٠٠) دولار فى تونس[٢٠]. إن انخفاض القوة الشرائية على المستوى الوطنى والعربى لم يشكل حافزاً مهماً فى تنشيط الصناعة التحويلية وتوسيع قاعدتها بشكل يتلاءم وإمكاناتها على الرغم من زيادة الاستهلاك خلال عقد الثمانينات.

(٢-٢) على المستوى الخارجى (منظمة التجارة العالمية)

يهدف إنشاء منظمة التجارة العالمية إلى زيادة النمو الاقتصادى وتقليص البطالة وفتح الأسواق أمام مختلف الصادرات العالمية من دون عقبات وإزالة الحواجز الجمركية وغير الجمركية. وتنطوى اتفاقيات المنظمة على تخفيضات جمركية تختلف من قطاع صناعى إلى آخر.

تتركز المنتجات ذات الأهمية التصديرية للسلع الصناعية فى ثلاثة فروع أساسية هى المعادن والصناعات البتروكيماوية والمنسوجات والملابس. ومن الملاحظ أن مدى التخفيض فى التعريفات متباين فى هذه الفروع ففى الوقت الذى تتمتع به المعادن بأعلى نسبة من التخفيض نجد أن المنسوجات والملابس تتمتع بنسب أقل.

فمن المتوقع نظرا للتفضيلات الجمركية المذكورة، أن تتعرض الأقطار العربية لخسائر نتيجة لتحول التبادل التجارى. مثال على ذلك: وضع موريتانيا فصادراتها من خام الحديد والسمك والمنتجات السمكية تمثل أكثر من (٩٥%) من

مجموع صادراتها تدخل دون رسوم إلى أسواق البلدان الأعضاء فى الاتحاد الأوروبى. وبالتالى فمن المرجح أن خفض معدلات الرسوم الجمركية على هذه البنود، استناداً إلى معاملة الدولة الأكثر رعاية، سيحدث تحولاً فى التبادل التجارى، ومن المرجح أن تتضرر الجزائر والمملكة المغربية وتونس من خفض الرسوم استناداً إلى معاملة الدولة الأكثر رعاية، فى مجال المعادن والمنتجات الكيماوية والمنسوجات والملابس فى سوق الاتحاد الأوروبى الذى يشكل سوقها الرئيسى، لأن جميع صادراتها الصناعية إلى هذه الأسواق معفاة من الرسوم وستكون خسائر المغرب وتونس أكبر نسبياً من خسائر الجزائر لأن حصة هذه القطاعات فى مجموع صادرات كل منهما هى حصة أكبر[٢١].

تظهر الدراسات أن إلغاء اتفاقيات المنسوجات متعددة الألياف من شأنه أن يؤدى إلى زيادة كبيرة فى صادرات أغلب البلدان النامية من المنسوجات والملابس إلى البلدان الصناعية. كما تبين لنا أن الاتحاد الأوروبى يمثل السوق التصديرية الرئيسية للأقطار العربية التى تنتج المنسوجات والملابس، إذ يتلقى الاتحاد حوالى (٤٠%) من الصادرات المصرية وما بين (٦٠%-٧٠%) من الصادرات التونسية والمغربية، أما الولايات المتحدة فتتلقى أقل من (١٠%) من الصادرات المصرية وأقل من ذلك فيما يخص الصادرات المغربية والتونسية.

وسوف تشهد كل من (مصر وتونس والمغرب) تراجعاً فى مركزها التفضيلى فى الاتحاد الأوروبى حيث سيؤدى تخفيض تعريفات الدولة الأكثر رعاية إلى تقليص هامش الأفضلية التى تتمتع بها هذه الأقطار مقارنة بغيرها من موردى المنسوجات والملابس للاتحاد الأوروبى. ومن المرجح أن يترتب على فقدان المركز التفضيلى زيادة المنافسة من جانب الموردين للاتحاد الأوروبى الأكفاء وذوى التكلفة المنخفضة ممن كانوا يواجهون قيوداً من قبل. ويتوقف هذا التراجع على قدرتها التنافسية النسبية من حيث التكلفة والعوامل الكلية الأساسية. وتشير الدلائل الأولية إلى أن الأقطار العربية المصدرة الرئيسية للمنسوجات والملابس قد تكون فى موقف ضعيف من حيث التكلفة مقارنة بمنافسيها حيث خلص البنك

الدولى سنة ١٩٩٤ إلى أن مصدرى المنسوجات والملابس فى المغرب وتونس غير قادرين على التنافس من حيث التكلفة مع منافسيهم الرئيسيين فى الاتحاد الأوروبى سيما المنافسين الآسيويين. وترجع الدراسة أسباب ارتفاع التكلفة إلى عوامل مختلفة مثل انخفاض إنتاجية العمل، وارتفاع تكلفة الطاقة، وأجور النقل، وتدنى مستوى هياكل البنية الأساسية عموماً، وقلة الاستثمار فى رأس المال البشرى، وانخفاض مستوى جودة واستخدام التكنولوجيا والاعتماد على أسواق محدودة، وصغر حجم الشركات المنتجة للملابس،وضعف الصلات القائمة بين قطاعات الغزل والنسيج، والتشطيب وإنتاج الملابس، وبالتالى فإنه من المرجح أن يمثل اتفاق الأورجواى، واندماج أوروبا الشرقية بأوروبا الغربية تحدياً لعدد من الأقطار العربية المصدرة للمنسوجات والملابس سيما الاتحاد الأوروبى(٢٢).

تنص اتفاقيات جولة أورجواى على أنه بحلول عام ٢٠٠٥ سيتسع نطاق السلع المصنوعة المشمولة بالإعفاء الجمركى إلى نحو نصف السلع التى تستوردها الدول الصناعية وإلى خفض كبير فى الرسوم الجمركية المفروضة على السلع الصناعية الأخرى.

وسيؤدى فتح أسواق السلع الكهربائية والإلكترونية مثلاً إلى حرمان الدول التى لا توجد فيها هذه الصناعات من فرصة إقامتها وإلى احتمال تدمير هذه الصناعات الناشئة حديثاً فى عدد من الدول نتيجة المنافسة الخارجية الحادة، وعلى الرغم من أن ذلك لا يعنى فى التحليل النهائى أن العالم سينقسم إلى معسكرين فقط، منتجين ومستهلكين إلا أن صعود دولة ما لاحتلال مكان فى معسكر المنتجين لن يكون بالمهمة السهلة على الإطلاق(٢٣).

وفى دراسة قطرية عن تأثير منظمة التجارة وإعفاءاتها، والمساحات الزمنية التى تضمنتها على تسويق السلع الصناعية فى اليمن توصلت إلى نتيجة مفادها أنه طالما ظل الإنتاج الصناعى ضعيفاً ومحدداً فستظل السوق اليمنية مفتوحة أمام السلع الصناعية المشابهة وغير المشابهة للمنتجات المحلية، إضافة إلى أنه سيكون من اللازم ووفقاً لقواعد الجات إلغاء إجراءات الحماية والدعم للإنتاج

المحلى والصادرات المحلية الأمر الذى يمثل أهم المخاطر والتحديات ليس فقط على تسويق السلع الصناعية اليمنية وفى السوق المحلية بل على الإنتاج الصناعى والاقتصادى اليمنى إجمالا(٢٤).

مما تقدم يتضح لنا جسامة التحديات التى تواجه الصناعة التحويلية العربية مطلع الألفية الثالثة داخليا وخارجيا، ولابد من التأكيد على أن ما ذكر يمثل أبرز التحديات وليس جميعها، فهناك الكثير مما يطول الحديث عنها.

(٣) آفاق الصناعة التحويلية فى الوطن العربى

قبل التطرق إلى الآفاق المستقبلية التى يمكن أن تسلكها الصناعة التحويلية العربية، لابد من التركيز على متطلبات ضرورية يصبح الحديث بدونها ضربا من الخيال والتوقعات غير الواقعية. إن المتطلبات تمثل شروطا أساسية أو مساعدة للنهوض بأى اتجاه لتحقيق التنمية فى الصناعة التحويلية العربية وهى:.

(٣-١) ضمان التمويل اللازم للقيام بالاستثمار الصناعى:

سيبقى الاستثمار الصناعى فى الأقطار ذات الاحتياطى النفطى مرتبطا بحجم الواردات النفطية على الرغم من ازدياد نشاط القطاع الخاص وأخذه لزمام المبادرة فى مشروع الصناعة التحويلية وستحفز السياسات الحديثة المتبناه فى الأقطار العربية من تنشيط القطاع الخاص والتوجه نحو السوق محليا وقوميا والشئ ذاته يمكن أن يقال بخصوص الاستثمار الأجنبى.

هناك ثلاثة دوافع لانتقال واجتذاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، **الأول:** هو سعى الاستثمارات وراء الموارد الطبيعية الأولية والمثال الكلاسيكى لها هو الاستثمارات التى حصلت فى قطاع النفط العربى. **الثانى:** الانتفاع من انخفاض كلفة عوامل الإنتاج فى البلد المستقبل للاستثمار والاستفادة من سعة السوق. والعامل **الثالث** والأساسى: هو السعى وراء عوامل إنتاجية عالية المهارة والكفاءة وهو الاستثمار الذى يوظف فى دول متقدمة لا فى دول لازالت فى طور النمو

لإنتاج الأدوات المعقدة وعالية التكنولوجيا بكلفة أقل. والاستثمار الذى يمكن أن يتجه للبلاد العربية هو الذى يسعى إلى سوق واسعة مع انخفاض الكلفة[٢٥].

من ناحية أخرى، تهتم دول المجموعة الأوروبية بدول اتحاد المغرب العربى لاعتبارات سياسية واجتماعية، منها ما له علاقة بهجرة العمالة إلى أوروبا وبهاجس الاستقرار السياسى فى منطقة البحر المتوسط وضرورة الالتفاف على ذيولها السلبية عن طريق تحسين الأوضاع الاقتصادية فى دول الاتحاد. إلا أن هذ الاهتمام قد لا يترجم إلى زيادة كبيرة فى استثمارات المجموعة الأوروبية فى الصناعة التحويلية لأقطار المغرب العربى بسبب تزايد اهتمام المجموعة بسوق أوروبا الشرقية وضرورة دعم الهياكل الاقتصادية فى دولها لاعتبارات حضارية واقتصادية مستفيدة من سعة السوق والعمالة الرخيصة نسبياً هناك[٢٦].

إن الاستثمار الوطنى محدود بمقدار العوائد النفطية فيما يخص الأقطار المصدرة له وهو أمر يصعب الوثوق به بسبب ما تشهده أسعار النفط من تدهور لم يكن لها مثيل منذ عقدين من الزمن. كما أن المتطلبات الأخرى لتلك الأقطار تحد من مقدار التخصصات الموجهة للقطاع الصناعى.

أما الاستثمار الوطنى على صعيد الأقطار العربية غير النفطية فمرتبط بما تستطيع أن توفره الدولة من تخصيصات للقطاع التحويلى من جهة أو الاعتماد على القطاع الخاص الوطنى من جهة أخرى. وتلعب التشريعات والتسهيلات المؤسسية دوراً فى تعزيز هذا الاستثمار إلا أنه يظل محدداً بسبب انخفاض الناتج المحلى لكل قطر عربى وضيق أسواقها كل على حدة من جهة أخرى.

وعليه يعتمد على الاستثمار الأجنبى عله يستطيع أن يغطى العجز الموجود فى استثمارات الصناعة التحويلية العربية على الرغم من وجود عدد من المحاذير يجب مراعاتها. وكما أشير آنفاً فإن الدافع الوحيد الذى يمتاز به الوطن العربى لجلب تلك استثمارات هو سعة السوق (٢٦٠) مليون نسمة فى حالة تكتله،وكمؤشر جزئى على أهمية حجم السوق نلاحظ أن الهند استأثرت خلال الأربع سنوات الأخيرة بأكبر قدر من الاستثمار الأجنبى المباشر فى دول العالم

الثالث، وهذه الخاصية (سعة السوق) لا يمكن تحقيقها إلا فى ظل تكتل اقتصادى عربى وسوق عربية مشتركة.

(٣-٢) توفير البنى الارتكازية الأساسية للقطاع الصناعى

فلازال القطاع الصناعى التحويلى يعانى من نقص كبير فى الطرق والمواصلات الأمر الذى يؤدى إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج وبالتالى يضعف القدرة التنافسية للسلعة العربية مع بديلاتها فى الأقطار العربية.

كما تشكل البنية التحتية الصناعية عائقاً طبيعياً آخر مع تطور الصناعات العربية إذ أن المناطق الصناعية قليلة، وغير مجهزة بما يلبى الخدمات الصناعية وبما يسمح للمنشآت بالتطور والنمو، بالإضافة إلى غياب المواصفات والمقاييس المعقولة وإجراءات مراقبة الجودة تجعل من تلك المنتجات حبيسة الأسواق المحلية المحمية(٢٧).

(٣-٣) رفع إنتاجية العامل العربى

ويتطلب ذلك جملة من الأمور تتمثل فى:

أ – زيادة حجم الاستثمار فى رأس المال البشرى.

ب- فتح مراكز التدريب والتأهيل العلمى للارتقاء بمستوى مهارة العمالة العربية.

ج –رفع المستوى التقنى للقاعدة الصناعية عن طريق إنشاء قاعدة عربية تساهم بها كل قطاعات الشعب من جامعات ومراكز بحث علمى وقطاع عام وخاص ومؤسسات تقنية مختلفة ومحاولة الاستفادة من الاستثمار الأجنبى فى توفير التقنيات الحديثة ضمن ضوابط محددة.

د- رفع المستوى الصحى للمواطن بشكل عام وللعاملين فى مختلف القطاعات بشكل خاص.

هـ- إعادة النظر فى مستويات الأجور إذ لازالت منخفضة نسبيا فى أغلب الأقطار العربية وضرورة استحداث نظم حوافزية ترتبط بالإنتاجية.

إذا ما تم توفير المستلزمات المشار إليها فإنه من الممكن نهوض الصناعة العربية والاضطلاع بمهمة تحقيق التنمية القطاعية، ومن ثم الشاملة، وكما تم توضيحه سابقا، فإن الخيار القطرى مهما كان تميزه وبلغت كفاءته تبقى نتائجه محددة فى مستقبل الألفية الثالثة الذى تمثل المنافسة الحادة وضخامة الإنتاج أبرز سماته. وعليه فإن الخيار التكاملى لا مفر منه إذ ما أريد للوطن العربى أن يقوم بدوره الحيوى ليضع موقعا له على خارطة المعمورة المستقبلية الاقتصادية ويبتعد عما يرسم له من تهميش.

وفى ضوء المعطيات السابقة والتحديات التى تواجه الاقتصاد العربى عموما والقطاع الصناعى التحويلى بوجه خاص، يمكن رسم عدد من الاتجاهات التى تمكن الصناعة العربية من النهوض وبشكل تكاملى.

الاتجاه الأول

يتمثل الاتجاه الأول المرسوم للصناعة التحويلية العربية فى إقامة صناعات كبيرة الحجم للتصدير وإحلال الواردات خاصة فى مجال السلع الرأسمالية. ويمكن تأشير عدد من المعطيات التى تستطيع تحقيق هذا الاتجاه من خلال التقدم الملموس على المستوى القطرى فى هذا القطاع.

فقد حققت بعض الأقطار العربية نجاحا فى تطوير توطين بعض الصناعات الرأسمالية والوسيطة الأساسية، كما هو الحال فى الدول النفطية ومصر بسبب توفر الطاقة والآلات اللازمة، وفيما يخص صناعة المعدات والأجهزة ووسائط النقل فقد سجل كل من العراق ومصر والجزائر وسوريا، وإلى حد ما تونس ولبنان، بعض التقدم المتواضع، وإن لم تكن درجة التكامل والتشابك بين الفروع الثانوية لمثل هذه الصناعات على المستوى المطلوب محليا[٢٨].

أما متطلبات هذه الصناعة فهى ضخامة الاستثمارات المطلوبة وتعدد المراحل الإنتاجية لمثل هذه الصناعة وضخامة الإنتاج للتمكن من النهوض بأعباء هذه الصناعة.

عليه فإن التعاون الاقتصادى العربى والذى يضمن توفر الاستثمارات من ناحية الأقطار المتمكنة إذا صح التعبير ومزاوجتها بالخبرة العربية المكتسبة يمكن أن يطور هذه الصناعة وينهض بها. ولتكن مرحلة تغطية السوق المحلية العربية فى الإنتاج على المدى القريب والمتوسط، ومن ثم الارتقاء بالصادرات على المستوى الخارجى على المدى البعيد.

ويجب التركيز على أن نقطة الانطلاق فى بناء الصناعات الرأسمالية المتطورة تبدأ بتطوير قوى الإنتاج فى مشاريع صناعية قائمة تمكنها من استيعاب التقنيات المستوردة وتطويعها محليا لتنضج معها قدرة التخصص قبل الانتقال إلى مرحلة البحث والتطوير.

وقد أشار التقرير الاقتصادى العربى الموحد لسنة ١٩٩٨ إلى تطور القدرات التصنيعية لعدد من الأقطار العربية فى مجال المعدات الكهربائية رغم أن قدرتها فى مجال التوليد لازالت محدودة (مصر فقط). ومن جهة أخرى تطور حجم الإنتاج فى منتجات الحديد والصلب حيث ارتفعت من (٨٣٠٠) طن سنة ١٩٩٥ إلى (١٠٥٥٥) طن سنة ١٩٩٦[٢٩].

الاتجاه الثانى

وهو على المستوى التكاملى أيضاً ويتمثل فى إقامة صناعات ذات تكامل أمامى مع الصناعات النفطية والاستخراجية الأخرى القائمة على مستوى الوطن العربى وذلك ضمن مجالات (صناعة البتروكيماويات والمنسوجات والملابس) أما معطيات هذا الاتجاه فمتوفرة من خلال الاهتمام المتزايد لهذه الصناعة فى الأقطار العربية وخاصة أقطار منطقة الخليج العربى حيث تأتى السعودية فى المقدمة من حيث الإنتاج وضخامة المنشآت القائمة واجتذاب الصناعات الاستثمارية الجديدة التى تتماشى مع شروط حماية البيئة، كذلك فإن هناك تطورات حديثة وواضحة

فى عدد متزايد من الأقطار الأخرى مثل الإمارات، الكويت، قطر، مصر وغيرها. وتعتمد هذه الصناعة على التصدير بشكل كبير وتتمتع دول الخليج بميزة اقتصادية واضحة فيما يتعلق بهذه الصناعة(٣٠).

وإذا ما تحققت وفورات اقتصادية فى مجال هذه الصناعة فإنها ستخفض من تصدير الخامات بالأسعار الزهيدة وبالتالى يتوفر مردود آخر من جراء تصنيع هذه الخامات ومن ثم تصديرها.

تميزت المدة ١٩٩٠-١٩٩٧ بازدهار كبير فى صناعة البتروكيماويات واستمرت أسعار المنتجات بالارتفاع، وعملت أغلب المصانع بطاقة إنتاجية تزيد عن (٩٠%) للإقبال الشديد على مواد الإثيلين، والبولى إثيلين، وغيرها. ولكن من المتوقع أن تشهد الأعوام القادمة منافسة شديدة على تسويق المنتجات البتروكيماوية للأقطار العربية نتيجة لزيادة الطاقة الإنتاجية لدول العالم(٣١).

أما صناعة المنسوجات والملابس فإنها تتكون من عدة نشاطات، أهمها غزل ونسج الألياف الطبيعية والصناعية، صناعة غزل ونسج الكتان،وإنتاج وغزل ونسج الحرير، وصناعة الملابس الجاهزة بكافة أنواعها. ويعتبر القطن من أهم الألياف الطبيعية المنتجة كمادة أولية يليه صوف الأغنام،وتأتى سوريا فى مقدمة الأقطار العربية المنتجة للغزل من الألياف الصناعية التركيبية. وقد أعطى سبحانه وتعالى كلا من مصر والسودان وسوريا ميزة نسبية فى إنتاج أنواع جيدة من القطن بحيث أصبحت من الدول الرئيسية الموردة والمصنعة له(٣٢).

وتعانى صناعة المنسوجات والملابس من غياب النظرة التكاملية فى الأقطار العربية فنجد أن هناك مشروعات تقام فى بعض الأقطار لسد الثغرات المؤقتة فى الأسواق الدولية فى الوقت الذى يتم فيه استيراد كافة مواردها وخاماتها الأولية. أما الصناعة فى الدول النسيجية التقليدية فلا تزال تعانى من قدم التقنيات الإنتاجية لمصانعها وضعف الاستثمارات الجديدة سواء فى التوسع أو فى إعادة التأهيل والتجديد. كما تعانى المنتجات النسيجية العربية من المنافسة الشديدة فى بعض الأسواق العربية المفتوحة، إذ أنها لا تحظى بأية أفضلية أو حماية جمركية

أو إقليمية فى الأسواق العربية أمام المنتجات ذات التقنيات المرتفعة من جنوب شرق آسيا وأوروبا(٣٣).

الاتجاه الثالث

أشار تقرير الاستثمار العالمى سنة ١٩٩٨ إلى إعادة هيكلة الشركات أو إيجاد مراكز استراتيجية على مستوى العالم فى الصناعات المصرفية والتأمين والمنتجات الكيماوية والصيدلانية والاتصالات عن طريق عمليات دمج وشراء الشركات عبر الحدود. واستوعبت عمليات الدمج وشراء الشركات ثلاثة أخماس تدفق الاستثمار الأجنبى المباشر أى ما يعادل (٢٣٦) مليار دولار سنة ١٩٩٧. واستأثرت البلدان المتقدمة مجتمعة بنحو (٩٠%) من عمليات دمج وشراء الشركات. ولا تنحصر أهمية هذه العمليات فى كونها محركا هاما من البلدان المتقدمة لتدفقات الاستثمار الأجنبى المباشر. وإنما فى أنها تلقى الضوء أيضا على الاستراتيجيات السائدة فى الشركات عبر الوطنية والمتمثلة فى تصفية الاستثمار فى الأنشطة غير الجوهرية وتقوية المزايا التنافسية عن طريق شراء الشركات فى الأنشطة الجوهرية(٣٤).

إن ما يطرأ على العالم من تغير فى السياسات الاستثمارية يجرنا إلى اتباع تلك الخطوات الناجحة وبما يلائم واقعنا. وفى ظل تعاظم دور القطاع الخاص متمتعا بالسياسات الإصلاحية والاتجاه نحو آلية السوق التى تنفذها بعض الأقطار العربية، يمكن أن يتبع هذا الاتجاه. فقد أوضح البحث وجود صناعات متشابهة فى مناطق مختلفة من وطننا العربى وذات حجم إنتاجى صغير. وباتباع أسلوب الدمج يمكن تحقيق بعض المزايا جملة واحدة منها التوسع فى حجم الإنتاج وتوفير الاستثمارات وضمان تحسين الإنتاجية وتخفيض التكاليف.

إلا أن هذا الاتجاه لا يمكن تحقيقه بأمر لمصباح علاء الدين السحرى وبلمح البصر ولكنه يتطلب عددا من الإجراءات القانونية على المستوى القطرى بشكل خاص والعربى بشكل عام ويتطلب عددا من الاتفاقيات العامة يمكن ادراجها فى ظل اتفاقيات السوق العربية المشتركة ومنطقة التجارة العربية الحرة الكبرى.

وكما هو ملاحظ من سياق هذه الاتجاهات فإنها لا تمثل بديلا لأحدها عن الآخر بل هى متكاملة فيما بينها ولا يعد ترتيبها إعطاء أولوية لاتجاه دون الآخر بل هى فرص للتكامل الاقتصادى العربى تمكن القطاع الصناعى من النهوض ويستطيع بموجبها مواجهة التحديات التى تراكمت عليه وهو يبدأ قرنه الجديد.

الخاتمة

ظلت مساهمة الصناعة التحويلية العربية فى الناتج المحلى الإجمالى لعموم الوطن العربى (١١%) على الرغم من مختلف السياسات التنموية المتبعة. وتتباين مساهمة هذا القطاع فى الناتج المحلى بين قطر وآخر فهناك أقطار تزداد نسبة مساهمتها إلى (١٨%) وأخرى لا تتجاوز فيها نسبة المساهمة عن (٥%).

كما تفاوت دور القطاع الخاص للنهوض والمساهمة فى الصناعة التحويلية ما بين الأقطار العربية فقد كان دوره محدودا فى اقطار مثل مصر، العراق، الجزائر، فى حين كان دوره واسعا فى أقطار مجلس التعاون الخليجى وكنتيجة لضعف مساهمة الصناعة التحويلية انخفضت قيمتها النسبية لصادرات السلع الصناعية حيث لم تتجاوز الـ (٢٣%) سنة ١٩٩٧ فى حين شكلت الواردات الصناعية (٤٠%) من مجموع الواردات للسنة ذاتها.

تواجه الصناعة التحويلية العربية تحديات جساما يحد من نموها انخفاض القوة الشرائية لعموم شرائح الشعب العربى وانخفاض حجم الاستثمار الصناعى وتشابه الصناعات القائمة وصغر حجمها الإنتاجى إضافة إلى تواجد صناعات تعتمد كليا على المدخلات المستوردة مما جعلها تابعة كليا إلى العالم الرأسمالى. كما أن أكبر تحدى خارجى يواجه الصناعة التحويلية العربية هو إنشاء منظمة التجارة العالمية.

وفى محاولة للنهوض بالصناعة التحويلية اقترح عدد من فرص التعاون على المستوى العربى يمكن أن توسع من النشاط الصناعى وتغير هيكلية الإنتاج وتزيد من حجم تبادله التجارى وتعزز موقعه على الخارطة الاقتصادية العالمية وتبعده عن التهميش. إن تحقيق هذه الفرص ليس من السهولة بمكان بل يتطلب

عدداً من المستلزمات يتم بموجبها تحقيق هذه الفرص وقد أشار البحث إلى عدد منها.

إن الصناعة التحويلية على المستوى العالمى تتطور من خلال أسلوبين الأول اعتماد ميكنة الإنتاج الأمر الذى يؤدى إلى تخفيض التكاليف والارتقاء بمستوى الكفاءة والنوعية. أما الأسلوب الثانى فهو السعى لتحقيق رغبات المستهلك عن طريق دراسة طلب المستهلك النهائى. وعليه فالأمر يتطلب توافر مرونة عالية لتغيير نمط الإنتاج وهيكلته بسرعة وفقاً للطلبات النهائية باستخدام أحدث البرامج ونظم المعلومات.

إن القطاعات الصناعية التحويلية العربية (حكومية وخاصة) مطالبة أن تأخذ بنظر الاعتبار التغيرات السريعة التى يشهدها العالم. ولابد من الولوج فى الصناعات الإلكترونية لكونها تمثل مستقبل التجارة العالمية لدخولها فى مختلف الأنشطة الصناعية.

جدول رقم (١)

الأهمية النسبية لمساهمة الصناعة التحويلية فى الناتج المحلى الإجمالى للأقطار العربية بالأسعار الجارية

السنة / البلد	١٩٧٠	١٩٧٥	١٩٨٠	١٩٨٥	١٩٩٠	١٩٩٥	١٩٩٧
الوطن العربى	١١,٥	٧,٢	٦,٦	٩,٢	١٠,٤	١٠,٦	١١,١
الأردن	٧	١٢,٧	١٢,٢	١٠,٤	١٣,٢	١٣,٢	١١,٤
الإمارات	٢,٧	٠,٩	٣,٨	٩,١	٧,٧	٧,٢	١١,١
البحرين	٠,٩	٢٣	١٥,٩	١٠,١	١٦,٧	٢١,٧	١٤,٧
تونس	٨	٨,٨	١٣,٧	١٣,٥	١٨,٨	١٨,٨	١٨,٦
الجزائر	١٤,٣	١٠,١	٩,٢	١١,٩	١٠,٤	١٠,٥	٩
السعودية	٩,٦	٣,٦	٤	٨,٢	٧,١	٩	٩,٥
السودان	٩,٦	٩,٢	٩,١	٩,٦	٩	٨,٧	٨,٨
سوريا	١٩,٦	١٠,٣	١٠,٨	١١,٣	٨,٧	٥,٢	٦,٧
الصومال	٨,٣	٥	٥,٨	٦	٤,٢		
العراق	٩	٥,٩	٤,٥	٨,٢	٩,٤	٧,٧	٧,٨
عمان	٠,٢	٢,٣	٠,٨	٢,٤	٣,٨	٤,٦	٤,٣
قطر	٢,٧	٢,٦	٣,٣	٨	١٣	١٠,٥	٧,٥
الكويت	٤,٢	٥,٧	٥,٧	٥,٩	١١,٦	١١,٢	١٣,٣
لبنان	١٣,٦	١٣,٨	١٢,٩	١٣,٢	٩	٩,١	٩,١
ليبيا	٢,١	٢,٣	١,٩	٤,٥	٧,٣	٦,٩	٩,٧
مصر	١٩,٦	١٦,٩	١٣	١٤,٨	١٧,٨	١٦,٣	١٧
المغرب	١٥,٩	١٦,٦	١٦,٨	١٨,٦	١٨,٤	١٨,٤	١٧,٧
اليمن			٩,٥	١٢,١	٨,٧	١٠,٢	١١,١
موريتانيا	١٠,٢	٤,٥	٦,٩	١٠,٩	١٠,٤	٦,٩	٨,٦
جيبوتى			٨,٦	١٠		٣,٦	٣,٦

• عمل الباحث بالاعتماد على:

- السنوات ١٩٧٠، ١٩٧٥، طارق الخضيرى، مصدر سبق ذكره.
- السنوات ١٩٨٠–١٩٩٧، صندوق النقد العربى، التقرير الاقتصادى العربى الموحد لسنة ١٩٩٨.

جدول رقم (٢)

الصادرات والواردات الصناعية العربية لسنة ١٩٩٦(*) (مليون دولار)

البلد	قيمة الصادرات الصناعية ١	ما تشكله فى إجمالى الصادرات الصناعية ٢ (%)	قيمة الواردات العربية ٣	ما تشكله من إجمالى الواردات العربية ٤ (%)	قيمة الصادرات إلى الواردات الصناعية (%)
الوطن العربى	٣٨٢٩٤	١٠٠	٩٣٩٨٤	١٠٠	٤٠,٧
الأردن	٧٥٠	١,٩	٢٢٩٣	٢,٤	٣٢,٧
الإمارات	٣٨٢٨	٩,٩	١٥٩٧٨	١٧	٢٣,٩
البحرين	٤١٠	١,١	٢١٦٠	٢,٢	١٨,٩
تونس	٤٢٦١	١١,١	٦١٦٤	٦,٦	٦٩
الجزائر	١٧٤٠	٤,٥	١٠٣٩٢	١١,١	١٦,٧
جيبوتى	–	–	٩٥	٠,١	–
السعودية	١١٤٣٠	٢٩,٨	٢٢٥١٥	٢٣,٩	٥٠,٧
السودان	٣٧	٠,١	١٠٠٧	١,١	٣,٦
سوريا	١٨٠٥	٤,٧	٢٦٧٧	٢,٨	٦,٧
الصومال	–	–	–	–	–
العراق	–	–	١٠٠٠	١,١	–
عمان	٥٨٢	١,٥	٣٢٢٨	٣,٤	١٨
فلسطين	–	–	–	–	–
قطر	٦٩٠	١,٨	١١٨٦	١,٣	٥٨,١
الكويت	٤٩٨٠	١,٣	٧٦٩٥	٨,٢	٦٤,٧
لبنان	٥٧١	١,٤	٤٧٠٤	٥	١,٢
ليبيا	١٢٠٦	٣,١	٤٣٥٧	٤,٦	٢٧,٦
مصر	١٧٢٠	٤,٥	٧١٦١	٧,٦	٢٤
المغرب	٢٩١٨	٧,٦	٥١٣٨	٥,٥	٥٦,٧
موريتانيا	٢٢١	٠,٥	٤٨٣	٤,٨	٤٥,٧
اليمن	١١٤٥	٢,٩	١١٥٨	١,٢	٩٨,٨

• عمل الباحث بالاعتماد على: التقرير الاقتصادى العربى الموحد لسنة ١٩٩٨.

- ا(عمود ١) ص ٢٤٣، (عمود ٣) ص ٢٤٤.

المراجع والهوامش

١- حساب الباحث بالاعتماد على بيانات صندوق النقد العربى لسنوات مختلفة.

٢- صندوق النقد العربى، التقرير الاقتصادى العربى الموحد لسنة ١٩٩٧، أبو ظبى، ١٩٩٧، ص ٤٠.

٣- صندوق النقد العربى، التقرير الاقتصادى العربى الموحد لسنة ١٩٩٨، أبو ظبى، ١٩٩٨، ص ٤٧.

٤- صندوق النقد العربى، التقرير الاقتصادى العربى الموحد لسنة ١٩٩٩، أبو ظبى، ١٩٩٩، ص ٥١.

٥- نفس المصدر السابق، ص ٥٢.

٦- طارق الخضيرى، قطاع الصناعة التحويلية فى الوطن العربى ومشروعات التكامل البديلة، أعمال المؤتمر العلمى الثالث للجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، تحرير محمد محمود الإمام، مركز دراسات الوحدة العربية بيروت، لبنان، ط١، ١٩٩٧، ص ص ٤٤٧-٤٤٩.

٧- المصدر نفسه، ص ٤٤٩.

٨- صندوق النقد العربى، التقرير الاقتصادى العربى الموحد لسنة ١٩٩٩، مصدر سبق ذكره، ص ٤٧.

٩- المصدر نفسه.

١٠- المصدر نفسه، ص ٢٤٤.

١١- طارق الخضيرى، قطاع الصناعة التحويلية .....، مصدر سبق ذكره، ص ٤٥١.

١٢- التقرير الاقتصادى العربى الموحد لسنة ١٩٩٨، مصدر سبق ذكره، ص ١٢١.

١٣- المصدر نفسه، ص ١٢٥.

١٤- المصدر نفسه، ص ١٢٥.

١٥- الأمانة العامة لاتحاد الغرف العربية، الصناعة العربية فى مواجهة تحديات التنمية والمنافسة العالمية، مجموعة الدراسات المقدمة إلى الدورة الرابعة والثلاثين لمؤتمر غرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية، القاهرة، ٢٢-١٩٩٧/٢/٢٤. مجلة دراسات اقتصادية، مجلة الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية، ص ٢٢٧-٢٢٨.

١٦- طارق الخضيرى، مصدر سبق ذكره، ص ص ٤٥٤-٤٥٥.

١٧- الأمانة العامة لاتحاد الغرف العربية، مصدر سبق ذكره، ص ٢٢٨.

١٨- طارق الخضيرى، مصدر سبق ذكره، ص ٤٥٦.

١٩- الأمانة العامة لاتحاد الغرف التجارية العربية، مصدر سبق ذكره، ص ٢٢٩.

٢٠- التقرير اللاقتصادى العربى الموحد لسنة ١٩٩٨، مصدر سبق ذكره، ص ١٨.

٢١- بول شابريه، محمد العريان، راقية معلى فطين، النتائج الممكنة لدورة أوروجواى بالنسبة للبلاد العربية ــ تحليل عام، اتفاقية الجات وآثارها على البلاد العربية (تحرير سعيد النجار) صندوق النقد العربى، الكويت ١٧-١٨ يناير ١٩٩٥، ص ٧٥.

٢٢- ناهيد كوماى وروبا شاندر، دورة أورجواى والتجارة الدولية فى المنسوجات والملابس فى اتفاقية الجات وآثارها على البلاد العربية، مصدر سبق ذكره، ص ٢١٠-٢١١.

٢٣- إبراهيم نوار، اتفاقية الجات والاقتصادات العربية، كراسات استراتيجية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ــ بالأهرام ــ القاهرة، السنة الرابعة، ١٩٩٤، العدد (٣٢)، ص ٢٤.

٢٤- فؤاد عبده، اتفاقية التجارة العالمية وآثارها المحتملة على تسويق السلع الصناعية العربية (نموذج السلع والمنتجات الصناعية اليمنية)، بحث مقدم إلى مؤتمر الاقتصاد الخامس بعنوان "العولمة وآثارها عن الاقتصاد العربى والأردنى" جامعة اليرموك، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، ٢٣-١٩٩٩/٥/٢٤، أربد، الأردن، ص ٣٠.

٢٥- طاهر كنعان، الخيارات الاقتصادية العربية، حوار الشهر (٨) مع إسماعيل صبرى عبد الله، عمان، منتدى عبد الحميد شومان الثقافى فى آيار/١٩٩٨، ص ٧٥.

٢٦- طارق الخضيرى، مصدر سبق ذكره، ص ٤٦٧-٤٦٨.

٢٧- التقرير الاقتصادى العربى الموحد لسنة ١٩٩٨، مصدر سبق ذكره، ص ٥٨.

٢٨- طارق الخضيرى، مصدر سبق ذكره، ص ٤٤٧.

٢٩- التقرير الاقتصادى العربى الموحد لسنة ١٩٩٨، مصدر سبق ذكره، ص ٢٥٥.

٣٠- الأمانة العامة لاتحاد الغرف التجارية العربية، مصدر سبق ذكره، ص ٢٣٨.

٣١- التقرير الاقتصادى العربى الموحد لسنة ١٩٩٨، مصدر سبق ذكره، ص ٥٣.

٣٢- نفس المصدر السابق، ص ٥٠.

٣٣- نفس المصدر السابق، ص ٥١.

٣٤- الأمم المتحدة، الاستثمار فى العالم (١٩٩٨)، نيويورك، ١٩٩٨، ص ٢٧-٢٨.